أنواع الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة :-

لقد شاع تقسيم الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة إلى نظم فردية وأخرى ارستقراطية وثالثة ديمقراطية ولكل نظام خصائصه.

أولا :-الحكم الفردي (المونوقراطية) :-

يقوم الحكم الفردي على قاعدة أساسية هي انفراد شخص واحد في ممارسة السلطة بوصفها حقا شخصيا له فيعمد إلى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشر بنفسه حتى وان كان محاطا بالمساعدين أو المستشارين ، فسلطة الدولة تتحدد بمميزات ذاتية يتمتع بها الحاكم الفرد وهذه المميزات تكون وراثية أو مكتسبة .ومن ثم فان وصوله إلى الحكم قد يكون عن طريق الوراثة يسمى أميرا أو سلطانا أو ملكا أو إمبراطورا أو قيصرا أو غيرها من التسميات أو أن يكون وصوله لمركزه الرئاسي عن طريق القوه والمقدرة الذاتية فيسمى عندئذ دكتاتورا وفي ظل هذا النوع من الحكم لا قيمة لرأى الشعب كلا أو بعضا ما دام الحاكم ممسكا بالسلطة ومصادرا لحقوق المواطنين وحرياتهم وتأخذ المونوقراطيات التقليدية واحدة من صورتين .

١- الملكية المطلقة :-

تستند النظم الملكية المطلقة على الوراثة أي انتقال السلطة من السلف إلى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك ورئيس الدولة في ظل النظام سواء سمي أميرا أو سلطانا أو ملكا ... الخ هو مصدر السلطات فسلطاته غير محددة يعمل بلا معقب ولا رقيب لان السلطة مصدرها الإله وليس الشعب ولكون يزعم لنفسه العصمة من الخطأ فهو لايكون مسئولا أمام احد وعلى الجميع أطاعته والخضوع لإرادته وسادت الملكية المطلقة بموجب هذا المفهوم في جميع أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى ألا أنها اختفت وتحولت إلى ملكية دستورية مقيدة في كثير من البلدان في العصور الحديثة ومع ذلك ما تزال بعض الممالك تأخذ بالحكم المطلق كما هو الحال في مملكة إل سعود وأمارات الخليج في الجزيرة العربية وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفقهاء حاول أن يميز بين الملكية المطلقة والملكية الاستبدادية على اساس خضوع الملك المطلق للقانون . والذي وضعه بنفسه وعدم خضوع الملك المستبد له . فالملكية المطلقة هي التي يخضع الملك فيها للقانون عكس الملكية الاستبدادية التي تكون تعسفية المصدر قائمة على اختصار السلطة بالعنف والقوة .

٢- الدكتاتورية :-

أن الدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي مثلها مثل الملكية المطلقة فكلاهما يقوم على اساس انفراد شخص بالسلطة ولكنهما يفترقان في ان الدكتاتور لا يتولى الحكم بالوراثة كالملك بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وجهوده وبذلك فان الوراثة هي اساس السلطة ومصدرها في الملكية وان القوة والعنف هي اساس السلطة في الدكتاتورية ، والسلطة تتركز في يد فرد واحد هو الدكتاتور إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ويكون صاحب الأمر دون مراجعة

أو مسائلة فهو الأمر الناهي والسيد المطاع الذي لا مخالف لمشيئته ولا خروج عن إرادته ولا مناقشة لآرائه ولا معارضة لاتجاهاته ، والدكتاتور يميل إلى إضفاء الطابع الشعبي على تكوينه وعلى إعماله على الرغم من كونه لا يمثل الشعب فهو يلجا إلى تشكيل مجالس نيابية وبرلمانات شكلية وتقرير نظام انتخابات للأمور السطحية وكثيرا ما يعمد إلى أسلوب الاستفتاء الشعبي ويعمد الدكتاتور في اغلب الأحيان إلى توجيه خطابات إلى الشعب تستغرق ساعات طويلة يكون فيها الناصح والواعظ والمرشد ، وهذه الأساليب ليست الا للتظاهر بان الدكتاتور يحكم بإرادة الشعب والصحيح إن هذا الشعب مغلوب على أمره ومسير رغم انفه وعرفت البشرية قديما وحديثا أنظمة دكتاتورية ففي العصور القديمة وقبل الميلاد بأكثر من أربعة قرون عرفت المدن اليونانية القديمة وعلى الأخص جزيرة صقلية بعض الدكتاتوريات وكان يطلق على أصحاب الدكتاتوريات في ذلك الوقت تسمية الطغاة كما عرفت روما الدكتاتورية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ، إما في عصر النهضة ظهرت الدكتاتوريات أيضا لا سيما في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ويعد (اولفر) أول دكتاتور حاول إن يجعل نظامه دستوريا وذلك بإنشائه جمهورية في انكلترا عام (١٦٤٨) تستند إلى جماعة منظمة تعتمد على القوة والعنف (كان اولفر يقول ليس مهما إن يكرهني تسعة من عشرة من إفراد شعبي ما دام العاشر مسلحا) وعادت الدكتاتورية إلى الظهور في العصور الحديثة اشد وطأة وأكثر تنظيما واشمل نطاقا وهذا هو حال النظام النازي في ألمانيا والفاشي في ايطاليا . وتقسم الدكتاتورية الحديثة إلى نوعين

أ- الدكتاتورية المذهبية :- وهي دكتاتوريات تستند إلى أيديولوجية شمولية تلف المجتمع في جميع نواحي حياته وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية لتجعلهم خاضعين لحياة عنصرية عقائدية كما هو الحال للعقيدة النازية والفاشية .

ب- الدكتاتوريات التجريبية:- وهي الدكتاتوريات التي لاستند إلى منهج علمي أو عقيدة معينة بل تلجا إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسة الآنية ومن ابرز أمثالها لدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم وفي هذا المجال فأنه لاوجود لحزب ألا حزب الدكتاتور وان الانتماء لهذا الحزب هو السبيل الوحيد إلى الكسب والعيش ويمكن إن يكون سبيلا في التقرب إلى السلطة والإثراء غير المشروع وهكذا تصادر الدكتاتورية الحقوق وتخنق الحريات ويعيش الشعب في ظلام حالك من الاستبداد والبطش والطغيان .

ثانيا: حكم الأقلية :-

في حكم الأقلية يتولى السلطة عدد محدود من الإفراد بحيث لا ينفرد بها حاكم واحد كما هي الحال في النظام الفردي ، ولأتكون بين أيدي الشعب كما هو الحال في النظام الديمقراطي فحكومة الأقلية تعني أن زمام السلطة بين أيدي فئة قليلة سواء تمثلت هذه الفئة في طبقة متميزة على اساس نبل الأصل أو العلم أو الفروسية أو في الذين يملكون ثروة محدودة أو نصابا ماليا معينا .

فإذا كانت السلطة محصورة في طبقة من المتميزين من حيث الأصول أو العلم أو الفروسية سميت بالحكومة الارستقراطية ، وإذا كان زمام السلطة بيد فئة من الأغنياء سميت بالحكومة الاوليجارشية . وقد كان يراد بالارستقراطية عند الإغريق حكومة أفضل الناس وهم تلك الأقلية من الحكماء إما الاوليجارشية فهي حكومة الأقلية من الأثرياء التي لا تعمل عادة ألا لصالحها ، ويعد حكم الأقلية حلقة وسطى تمهد للانتقال من الحكم الفردي إلى الحكم الديمقراطي مرت بها معظم الدول الغربية . فانكلترا مثلا تحولت السلطة فيها من الملكية المطلقة التي تركز جميع السلطات في يد الملك إلى حكم للأقلية من أعضاء البرلمان سواء في ذلك الطبقة الارستقراطية المتمثلة في مجلس اللوردات المكون من النبلاء ورجال الدين أو الاوليجارشية المتمثلة في مجلس العموم المكون من بين البرجوازيين وذلك لان الانتخاب مقيد بنصاب مالي ولم تكن هذه المرحلة إلا توطئة للانتقال إلى الحكم الديمقراطي حيث تقلصت اختصاصات مجلس اللوردات إلى حد كبير وأصبح مجلس العموم أكثر تمثيلا للناس بإلغاء شرط النصاب المالي وإقرار مبدأ الاقتراع العلم وجعل الشعب مصدرا لجميع السلطات .

ثالثا: الحكم الديمقراطي :- الديمقراطية هي مصطلح يوناني الأصل يتكون من شقين الشق الأول (demos) وتعني

في العربية (شعب) والشعب عند العرب القبيلة العظيمة وجمعها شعوب إما الشق الثاني فيعني الحكم أو السلطة (kratia) بمعنى التحكم بالمصير الشخصي وأحيانا مصير الغير وبجمع الشقين تخرج كلمة (demokratia) أي حكم أو سلطة الشعب وعلى هذا الأساس فانه جوهر الديمقراطية هي المشاركة السياسية للشعب وهذا ما دفع البعض إلى تعريف الديمقراطية بأنها(النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين) ألا إن الجميع قد اتفقوا على أن **الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب** ، والديمقراطية بهذا المعنى تعد من أفضل أنظمة الحكم لكون الشعب هو

صاحب السلطة وان القرارات التي تكون نابعة من رغبات الشعب الحقيقية ومحققة لطموحاته لكونها تكفل حقوقه وتصون حرياته . وفي ضوء ما تقدم فان الديمقراطية تقوم على مبدأ أساسي هو إن السلطة في الدولة مصدرها الشعب وهذا يعني أن سلطة الحاكم لأتكون شرعية ألا أذا كانت مستمدة من رضا وقبول الشعب . ألا أن المفكرين اختلفوا في من له الحق في ممارسة السلطة هل يمارسها فرد أو جماعة قليلة أو الشعب بكامله .

١- النظرية الأولى (نظرية سيادة الشعب)

تفترض هذه النظرية إن السيادة في المجتمع هي ملك لجميع أفراده وان كل فرد يملك جزءا من هذه السيادة وله الحق في ممارسة الجزء الذي يملكه ، ولعل من أهم مظاهر ممارسة الإفراد لسيادتهم هي اختيار من يحكمهم معلى هذا الأساس فان النظرية تتبنى مبدأ الاقتراع العام الذي يسمح لجميع المواطنين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط التنظيمية كشرط العمر أو الاعتبار (التمييز) في ممارسة حقهم في اختيار نواب عنهم وبهذا يصبح مبدأ الاقتراع العام وفقا لما تقدم حقا وليس وظيفة ويرجع الفضل في تبني النظرية إلى جان جاك روسو الذي أعلن أن السيد هو الشعب .

٢- النظرية الثانية (نظرية سيادة الأمة)

أن الأمة مناط السيادة بوصفها كائنا يتمتع بوجود حقيقي مستقل عن الإفراد المكونين له وبالتالي فان السيادة لا يمكن إن تتجزأ إلى أجزاء كما في النظرية السابقة بل السيادة هي مللك فقط للأمة وتمتاز سيادة الأمة بالسمو فلا تعلو عليها ولا تنافسها سيادة أخرى كما لا يجوز تصرف الأمة في سيادتها بنقلها إلى جهة أخرى ويرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب يعد وظيفة فالناخبون يمارسون وظيفة لحساب الأمة وبالتالي فهم يخضعون لشروط معينة لممارسة مثل هذه الوظيفة وعلى هذا الأساس فان هذه النظرية قد تبنت مبدأ الاقتراع المقيد الذي يقيد عدد من المنتخبين وفق شروط خاصة فضلا عن الشروط التنظيمية ويرجع السبب في تبني هذه النظرية إلى الأوضاع التاريخية التي صاحبت قيام الثورة الفرنسية إذ سعت الطبقة البرجوازية إلى تبني هذه النظرية وذلك للحفاظ على أوضاع طبقتي الإشراف ورجال الدين وعليه تعد هذه النظرية اثر من أثار الثورة الفرنسية ونصت عليها معظم دساتير العالم الان نظرية سيادة الشعب قد أخذت تزاحم نظرية سيادة الأمة وأصبحت نظرية سيادة الشعب محل اعتبار في كثير من الدساتير المعاصرة ويبقى تساؤل ما المقصود بالشعب هنا وهل تعني الديمقراطية الشعب بمفهوم الاجتماعي أم بمفهومه السياسي ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب إن نبين كلا المفهومين فالشعب بمفهومه الاجتماعي يعني جميع الإفراد الذين يحملون جنسية دولة ما ، أما الشعب بمفهومه السياسي فيعني الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية وهؤلاء هم جمهور الناخبين الذين تدرج أسماؤهم في جداول الانتخاب ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية وتولى شؤون السلطة السياسية وعلى أساس ذلك فان الديمقراطية تعني حكم الشعب بمفهومه السياسي لا الاجتماعي .

نشأة الديمقراطية :

فكرة الديمقراطية قديمة تعود جذورها التاريخية إلى الحضارة الإغريقية اليونانية فقد شهد النظام السياسي في أثينا أول تجربة ديمقراطية في التاريخ وذلك خلال القرن الخامس قبل الميلاد ، تتبع ذلك انحطاط في الحضارة الإغريقية أدى إلى إهمال فكرة الديمقراطية والمبادئ التي تنطوي تحت مفهومها لمدة من الزمن ونتيجة لذلك فقد سادت في معظم دول العالم أنظمة سياسية أخرى تمثلت في الملكية والارستقراطية ثم استطاعت الديمقراطية أن تستعيد مكانتها السابقة مع نهاية القرن السابع عشر للميلاد في انكلترا اثر ظهور مفهوم السلطة الشعبية وفي الواقع الديمقراطية لم تعرف بوصفها مذهبا سياسيا وفلسفيا الأبعد ثورة (١٧٨٩) في فرنسا والتي حققت نجاحا كبيرا للديمقراطية حيث تم إعلان مبدأ سيادة الأمة كأساس في الديمقراطية ثم نادت هذه الثورة بالمساواة في الحقوق السياسية والقضاء على طغيان واستبداد الملوك عن طريق الممارسة السياسية من قبل الشعب وعلية فان الديمقراطية التي عرفت آنذاك هي ديمقراطية سياسية خدمت الطبقات البرجوازية ومع قيام ثورة ١٨٤٨ الفرنسية طرحت فكرة جديدة وهي فكرة الديمقراطية الاجتماعية حيث تضمنت الفقرة الرابعة من دستور ١٨٤٨ الفرنسي شعار الإخاء الذي يفرض إلزاما ايجابيا بالمساعدة المتبادلة للأفراد في سبيل حماية حقوق الجماعة ومن هنا نشأت فكرة الحق الجماعي ونتيجة لتطور الحياة الاجتماعية والنمو الرأسمالي بدا الإفراد يطالبون بحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى

جانب حماية الحقوق السياسية وقد تم وضع أسس ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية من قبل (ماركس) الذي اخذ ينادي بها ويدعو إلى اعتناقها وتهدف الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الإفراد وذلك بتساوي الفرص والوسائل المتاحة بينهم وتعمل على رفع مستواهم من الناحية المادية بالتوزيع العادل للأموال لكونها ترفض أي امتيازات اقتصادية بسبب الثروة أو الوضع الاجتماعي ، ويعد دستور الاتحاد السوفيتي لعام (١٩٣٦) أول دستور في العالم نص على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية .والجدير بالذكر أن الديمقراطية الاجتماعية لا تغني عن الديمقراطية السياسية لان ما يحصل علية الشعب من إشكال الإصلاح في ظلها أنما يأتي إلية كمنحة من الحاكم صاحب السلطان في حين أن الأمر على خلاف ذلك في الديمقراطية السياسة . إذ يحصل الشعب بنفسه على ما يريد من الإصلاحات ويمكن القول أن الديمقراطية الاجتماعية هي الوجه الثاني للديمقراطية والديمقراطية السياسية هي وجهها الأول .

الديمقراطية في ابسط معانيها السائدة اليوم تتلخص في أمرين

١- تركيز السلطة بيد الشعب . ٢- ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم .

وبعبارة أوضح إن الديمقراطية لم تعد ذات مضمون سياسي فقط بل أصبحت كذلك ذات مضمون اجتماعي واقتصادي والمضمون الثاني لا يقل في المجتمعات الحديثة أهمية عن المضمون الأول.